«الداخلية» تحمّل «الإخوان» مسؤولية أحداث ذكرى «25 يناير»

• حصيلة المواجهات: 23 قتيلاً و516 معتقلاً • «ولاية سيناء» تبثّ فيديو لقتل شرطي

ألقى وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم أمس مسؤولية أحداث العنف التي شهدتها البلاد في ذكرى ثورة 25 يناير 2011 التي حلّت أمس الأول، على جماعة «الإخوان»، في وقت بثّ تنظيم «ولاية سيناء» فيديو يظهر عملية قتل نقيب شرطة اختطف مطلع شهر يناير الجاري.

القاهرة ـ أيمن عيسى ومحمد يحيى وأحمد بركات

حمّل وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم أمس، جماعة «الإخوان المسلمين» المصنفة إرهابية من قبل القاهرة، مسؤولية سقوط قتلى وجرحى خلال الاحتجاجات التي شهدتها عدة محافظات بالتزامن مع ذكرى ثورة 25 يناير 2011 التي حلت أمس الأول، في وقت أعلنت فيه وزارة الصحة الحصيلة النهائية لضحايا أحداث الذكرى الرابعة للثورة متضمنة سقوط 23 قتيلاً وإصابة 97 شخصاً، بينهم 19 من قوات الأمن.

وأضاف ان القوات الأمنية اعتقلت 516 من «الاخوان» أمس الأول.

وقدم إبراهيم تعازيه لأسرة شيماء الصباغ التي قتلت أثناء فضّ قوات الأمن لمسيرة لحزب «التحالف الشعبي الاشتراكي»، في وسط القاهرة مطلع الأسبوع الجاري.

وزير الداخلية، قال خلال مؤتمر عقده في القاهرة أمس، إن «الداخلية لن تتستر على أي ضابط أو مجنّد سيثبت تورطه في حادث مقتل الصباغ، أو ارتكابه أي مخالفة قانونية»، مضيفاً: «سأقدم أي ضابط إلى المحاكمة القضائية بنفسي إذا أثبتت التحقيقات تورطه في حادث مقتل شيماء»، في وقت تجري النيابة العامة تحقيقاتها لكشف ملابسات وفاة الصباغ وتحديد المسؤول عن ذلك.

وتطرّق إبراهيم إلى أحداث ذكرى الثورة، قائلاً، إن «المتابعة الأمنية رصدت محاولة جماعة الإخوان حشد بعض أنصارها، وإحداث نوع من الفوضى في البلاد»، محذراً من «وجود نيّة مبيتة لاستهداف أقسام الشرطة واقتحامها»، إلا أنه شدّد على أن «عصر اقتحام وإحراق أقسام الشرطة والسجون قد ولّى ولن يعود مرة أخرى»، مشيداً بوعي المواطنين وتعاونهم الذي كان له «بالغ الأثر في إحباط العديد من مخططات الإخوان».

دعوة إلى العنف

في المقابل، احتفى «تحالف دعم الشرعية» الموالي لجماعة «الإخوان» بالأحداث التي وقعت في ذكرى الثورة، في بيان صدر أمس، ووجه التحية لأنصاره الذين شاركوا في أسبوع «مصر بتتكلم ثورة»، مؤكداً أن «الغضب انطلق ولن يتوقف».

وحرّض التحالف على العنف ضمنياً قائلاً: «أمامكم الخيارات العادلة الناجزة مفتوحة في الثورة في وجه كل مؤسسة أو جهة أو شخصية تدعم الانقلاب»، داعياً أنصاره إلى الاستمرار في التظاهر.

وفيما قال المتحدث باسم «الإخوان»، محمد منتصر، إن انتصار الجماعة «حتمي» بعد خروج المصريين ضد النظام السياسي الحالي، توالت ردود أفعال الجماعة التي تظهر الشماتة تارة والترحيب تارة، بالحصيلة «الدموية» التي صاحبت إحياء ذكرى الثورة، وتبادلت مواقع إلكترونية وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي تابعة لجماعة «الإخوان»، دعوات لقواعد الجماعة بضرورة مواصلة دعاوى الحشد والتظاهر، لمواصلة الضغط على النظام السياسي.

في غضون ذلك، بدأت النيابة العامة أمس، تحقيقات موسعة مع 43 متهماً، في أحداث العنف والقتل التي ارتكبت في منطقة المطرية شمال القاهرة أمس الأول، وكانت المطرية شهدت الاشتباكات الأكثر دموية في ذكرى الثورة، بين أنصار «الإخوان» وقوات الأمن، ما أسفر عن مقتل 20 شخصاً بينهم مجنّد شرطة، وإصابة 35 آخرين، وألقت وزارة الداخلية بمسؤولية تفجر الأوضاع في المنطقة على عناصر «الإخوان».

إلى ذلك، عاد الهدوء إلى معظم شوارع القاهرة، وتمّ فتح ميدان «التحرير» أمس أمام حركة المرور، بعد إغلاقه أثناء ذكرى الثورة، فيما اختفت المدرعات العسكرية والشرطية والأسلاك الشائكة بالشوارع الجانبية المحيطة بالميدان.

فيديو اختطاف

في هذه الأثناء، وبينما تتواصل عمليات الجيش المصري ضد العناصر التكفيرية في سيناء، بثّ حساب منسوب لجماعة «ولاية سيناء» على «تويتر»، شريطاً مصوراً أمس، عرض فيه تفاصيل خطف وقتل ضابط شرطة يدعى أيمن الدسوقي اختطف أوائل شهر يناير الجاري في رفح بمحافظة شمال سيناء، قبل أن يتمّ قتله.

وعثرت قوات الجيش على جثة ضابط الشرطة في 13 من يناير الجاري، ولم تتبن أي جهة مسؤوليتها عن العملية، قبل أن تعلن «ولاية سيناء» مسؤوليتها في الفيديو الذي بُثّ أمس وتضمن واقعة إطلاق النار على الضابط.

وزير الداخلية المصري متحدثاً خلال مؤتمر صحافي في القاهرة أمس (رويترز)

النيابة تباشر التحقيق في أحداث المطرية مع 45 متهماً

سلة أخبار

القضاء يرفض إدراج «ألتراس» إرهابية

قضت محكمة الأمور المستعجلة في مصر أمس، برفض دعوى إدراج روابط مشجعي الأندية الرياضية «ألتراس» كمجموعات إرهابية، وهي الدعوى المقدّمة من رئيس نادي الزمالك الحالي، طالب فيها بإدراج روابط «ألتراس» كمجموعات إرهابية وحظر نشاطها، لعدم توافر شرط الاستعجال والمساس بأصل الحق.

واختصمت الدعوى كلا من رئيس الجمهورية ووزير الداخلية، وتم تقديم حافظة مستندات فيها «أقراص مدمجة» تحوي مشاهد اقتحام أعضاء «ألتراس» مقر اتحاد الكرة وحرقه واقتحام النادي الأهلي، ومقر جهاز أمن الدولة، ومحاولة اغتيال وزير الرياضة الأسبق العامري فاروق، واقتحام نادي الزمالك، وتهديد أعضائه.

حريق في قطار يصيب 25 مواطناً

شب حريق هائل في قطار القاهرة - طنطا، أمس، ما أدى إلى إصابة 25 مواطناً، وكان ركاب القطار رقم 124 القادم من طنطا إلى القاهرة فوجئوا باشتعال النيران في إحدى العربات المخصصة للصحف أثناء سيره، وقبل دخوله محطة شبين الكوم، وتوجهت قوات الحماية المدنية والإطفاء إلى مكان الحادث في محاولة للسيطرة على الحريق وتم إخلاء القطار، ونقل المصابين بحالات الاختناق إلى المشفى، في حين رجّح مصدر أمني أن يكون الحريق جنائياً لوجود آثار مادة حارقة في العربة.

هل عادت المصالحة المصرية - القطرية إلى «الصفر»؟

«الجزيرة» تعاود «القصف» والقرضاوي يحرّض على التظاهر

• القاهرة - شيماء جلال وعادل زناتي

أصيبت جهود المصالحة المصرية - القطرية بانتكاسة واضحة عقب رحيل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي رعى التقارب بين البلدين، وهو ما بدا في التغطية الإعلامية التي قامت بها فضائية «الجزيرة» القطرية، لأحداث الذكرى الرابعة لثورة «25 يناير»، أمس الأول، والتي وصفتها الدوائر السياسية والإعلامية في القاهرة بأنها منحازة للتظاهرات «الإخوانية» المناهضة لنظام الرئيس عبدالفتاح السيسي، بعدما كانت الدوحة أغلقت قناة «الجزيرة مباشر مصر» والتزمت الهدوء في خطابها الإعلامي إزاء النظام المصري القائم على شرعية 30 يونيو.

وبعد التقدم الذي شهده ملف المصالحة بين مصر وقطر، والذي تمثل في قبول أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، دعوة القاهرة للمشاركة في مؤتمر دعم الاقتصاد المصري، المقرر إقامته في مدينة شرم الشيخ مارس المقبل، فإن الأمور تتجه إلى التوتر مجدداً بعد وفاة الملك عبدالله، خاصة عقب خروج الداعية المصري يوسف القرضاوي، المقيم في الدوحة، لتحريض المصريين مجدداً على التظاهر ضد نظام السيسي، وهي المرة الأولى منذ إقرار المصالحة بين الدولتين.

في السياق، اعتبر وزير الخارجية الأسبق، السفير محمد العرابي، إصرار فضائية «الجزيرة» على إبراز تظاهرات «الإخوان»، رغبة في عودة قطر إلى لعب الدور المناهض لمصر، لافتاً إلى أن «الدوحة تستغل وفاة الملك عبدالله لاستئناف الهجوم على نظام القاهرة السياسي»، مؤكداً أن «الموقف السعودي سيستمر في دعم المصالحة بين مصر وقطر، إلا أن انشغال الرياض بإعادة ترتيب بيتها الداخلي سيؤدي إلى تأخير التحرك السعودي».

بدوره، ذهب أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، جهاد عودة، إلى أن «المصالحة بين البلدين متوقفة على استمرار العاهل السعودي الجديد الملك سلمان في سياساته الداعمة لمصر».

في المقابل، استبعد مساعد وزير الخارجية الأسبق، معصوم مرزوق، أن تكون وفاة الملك عبدالله سبباً في تأخر المصالحة بين البلدين، قائلاً لـ«الجريدة»: «علينا الارتقاء فوق المسائل الصغيرة، وترك مساحة من الحرية للخطاب الإعلامي حتى لو لم يكن يرضينا».

وطالب الخبير الإعلامي ياسر عبدالعزيز بعدم التسرع في الحكم على مستقبل المصالحة، قياساً على خطاب قطر الإعلامي أو حتى بوفاة العاهل السعودي، موضحاً لـ«الجريدة» أن الخطاب الإعلامي لأي قناة لن يتغير بين عشية وضحاها، مؤكداً أن جماعة «الإخوان» هي المستفيدة من توتر العلاقة بين القاهرة والدوحة.

ريفي لقاسم: محاولة إحياء «المعادلة الخشبية» تذاكٍ

جلسة رابعة بين «المستقبل» و«حزب الله» على وقع «القنيطرة» و«رأس بعلبك»

• بيروت - الجريدة

انعقدت أمس، الجولة الرابعة من الحوار بين «تيار المستقبل» و«حزب الله»، وسط تساؤلات عن مصير الجولات السابقة، والتقدم المُحرز في تطبيق القرارات المتخذة، لاسيما في المجال الأمني الذي شكل البند المحوري.

وأتى حوار الأمس، على وقع العمليات الأخيرة ضد الجيش في رأس بعلبك، إضافة إلى الغارة الإسرائيلية في القنيطرة التي استهدفت قياديين في الحزب وجنرالاً في الحرس الثوري الإيراني.

وأثار كلام قياديين من «حزب الله» في اليومين الماضيين مخاوف من عدم جدوى الحوار القائم بين الطرفين خصوصاً كلام نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم عن أن «دم شهداء الجيش الذين سقطوا في رأس بعلبك ودم الشهداء الذين سقطوا على يد إسرائيل في القنيطرة والشعب يشكلون ثلاثية القوة التي تغير المعادلة».

كما زاد على هذا الكلام، موقف رئيس المجلس السياسي للحزب السيد إبرهيم أمين السيد بقوله، إن «الجيش والمقاومة محور واحد، وتحول الثالوث الذهبي الجيش والشعب والمقاومة إلى دم الجيش والمقاومة».

ولم يتأخر ردّ «المستقبل» على محاولة إحياء «المعادلة الذهبية»، إذ رد وزير العدل اللواء أشرف أمس بقوله: «لا نجد إلا أن نذكر حزب الله بأن الزمن لا يعود إلى الوراء، وبالتالي فإن محاولة الحزب إعادة إحياء هذه المعادلة التي أسقطها البيان الوزاري، هي محاولة للتذاكي، والاختباء وراء المؤسسات العسكرية والأمنية، وتدفيعها ثمن سياسة المغامرات، والتبعية للنفوذ الإيراني، التي أدت إلى توريط لبنان في الأحداث السورية، ولا تزال».

وأضاف: «لهذا نقول بكل صراحة لحزب الله: يكفي تذاكياً وهروباً إلى الأمام، فالوطن يعيش محنة تتطلب الدعم الكامل للجيش والمؤسسات الأمنية كي تقوم بمهامها في حماية لبنان، أما السلاح غير الشرعي الذي تضعونه بخدمة الأجندة الإقليمية لإيران، فهو مرفوض، وهو السبب الأساسي لإضعاف الدولة، وسنواجهه بسلاح الموقف، وإننا متأكدون أنه مهما بلغ به الاستكبار، لن يقوى على الدولة القادرة على إسقاط كل مشاريع السلاح والهيمنة. الأحرى بكم بدل أن تتمادوا في تعريض لبنان للخطر، أن تنسحبوا من سورية، وأن تتراجعوا عن الأخطاء الجسيمة بحق وطنكم وأهلكم».

وتساءلت مصادر متابعة «هل ما عبّر عنه ريفي هو انعكاس لمناخ ما داخل «التيار الأزرق؟، أم أن موقف وزير العدل هو لاحراج وزير الداخلية نهاد المشنوق، ووضعه في موقف متوازٍ بين تبني مضمونه أو رفضه».

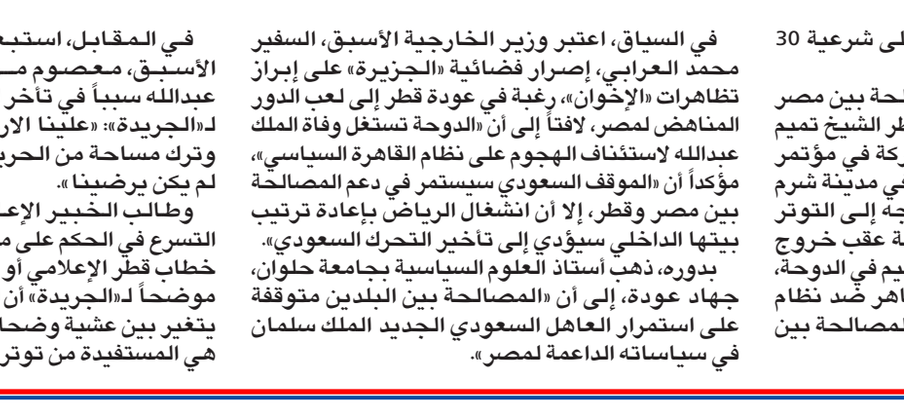
وزير الدفاع سمير مقبل خلال لقاء مع قائد الجيش العماد جان قهوجي أمس (الوكالة الوطنية)

«العمل» ترفض نقابة «العاملين في المنازل»

قالت وزارة العمل إن «جهات غير رسمية لا صفة لها، تحاول منذ أسابيع إنشاء نقابة للعاملين والعاملات الأجانب في الخدمة المنزلية في لبنان»، واصفة ذلك بـ«غير القانوني».

وأضافت الوزارة في بيان أمس، أن «الوزير سجعان قزي يؤمن بأن القوانين الحديثة هي التي تحلّ المشاكل التي يعانيها هذا القطاع، وليس إنشاء تجمعات تحت ستار نقابي تُدخلها في صراعات جديدة».

وأُعلن في بيروت أمس الأول تأسيس نقابة لعمال وعاملات المنازل بدعم من منظمة العمل الدولية ومنظمات وهيئات لبنانية منها «اتحاد نقابات العمال والمستخدمين».

وشارك في حفل إطلاق النقابة ممثلون عن سفارات دول بينها إثيوبيا ونيبال وبنغلادش وسيرلانكا.

تونس على شفا أزمة سياسية جديدة

إرجاء التصويت على منح الثقة لحكومة الصيد

أرجأ البرلمان التونسي إلى أجل غير محدد، جلسة عامة كانت مقررة اليوم الثلاثاء، لنيل الثقة لحكومة الحبيب الصيد، إثر إعلان حزب «آفاق تونس»، وهو أحد أبرز حلفاء حزب حركة «نداء تونس» الفائز بالأغلبية في البرلمان عدم منح الثقة لحكومة الصيد.

وكان «آفاق تونس» انسحب من مفاوضات تشكيل الحكومة في آخر لحظة قبل طرحها من رئيس الحكومة المكلف احتجاجاً على تركيبة الحكومة، وعدد الحقائب المقترحة عليه.

وينضم بذلك آفاق تونس، الذي يرأسه النائب ياسين إبراهيم، إلى كل من حركة النهضة الإسلامية والجبهة الشعبية، ما يعطل عملياً منح الثقة لحكومة الصيد.

وقالت القيادية في الحزب ريم محجوب: «قررنا عدم منح الثقة لحكومة الصيد، لأنها ليست حكومة إصلاح، ولا تمثل الفائزين في الانتخابات البرلمانية».

وكان الصيد قدم في وقت سابق تشكيلة حكومته المكونة من 24 وزيراً إلى الرئيس الباجي قايد السبسي.

وضمّت الحكومة الجديدة في أغلبها وزراء غير متحزبين، بينما حاز كل من حزب حركة نداء تونس والاتحاد الوطني الحر فقط من بين الأحزاب السياسية على حقائب وزارية.

وبحسب الدستور الجديد، يتعين على الحكومة التي اقترحها الصيد الحصول على ثقة «الغالبية المطلقة» من نواب البرلمان أي 109 من إجمالي 217 نائباً.

ولا يملك نداء تونس «86 مقعداً» والاتحاد الوطني الحر «16 مقعداً» مجتمعَين الغالبية المطلقة.

وأعلنت أحزاب حركة النهضة الإسلامية «69 مقعداً» والجبهة الشعبية اليسارية «15 مقعداً» وآفاق تونس الليبرالي «8 مقاعد» والمبادرة «3 مقاعد» أنها لن تمنح الحكومة الثقة.

ويشغل نداء تونس «86 مقعداً» في البرلمان، مقابل «16 مقعداً» للاتحاد الوطني الحر.

(تونس ـ أ ف ب)